



دولة
الكويت

وزارة المالية

تقرير مختصر عن

آفاق النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للعام ٢٠١٢



إدارة الاقتصاد
الكلية والسياسة
المالية

إدارة الاقتصاد الكلية والسياسة المالية - الدور الأول - بلوك ٨.

هاتف: ٢٢٤٨٥١٥٢ - فاكس: ٢٢٤٢٧٥٨٥

تقرير مختصر عن

آفاق النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للعام 2012

تمهيد:

يعاني الاقتصاد العالمي من عدة مخاطر تعرقل مسيرته نحو التعافي من الأزمة المالية العالمية. فبعد أن بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 5.2٪ عام 2010، وزيادة حجم التجارة العالمية بمعدل 12.7٪ في نفس العام وتحول معدلات النمو السالبة للعديد من الدول المتقدمة في عام 2009 إلى معدلات موجبة، إذا بموجة جديدة من المخاطر تعوق هذا التطور الإيجابي وتعرقل مسيرة التعافي الاقتصادي، تمثلت تلك المخاطر في أزمة الديون السيادية بدول الاتحاد الأوروبي والمخاطر المالية في الاقتصاد الأمريكي والشكوك حول جدوى الإجراءات المالية في تلك البلدان في مواجهة الالتزامات المالية المستقبلية الناتجة عن سياساتها الاقتصادية. وفي هذا التقرير المختصر نتناول أهم ملامح النمو المتوقعة للعام 2012 في العالم وأهم المناطق المختلفة ونختتم التقرير بآفاق النمو في الاقتصاد الكويتي.

1. توقعات وآفاق النمو الاقتصادي العالمي في عام 2012

• معدلات النمو عام 2011

- بلغ معدل النمو في عام 2011 نحو 3.8٪ وفقاً لتقرير آفاق النمو لصندوق النقد الدولي الصادر في يناير 2012.
- هذا المعدل المحقق كان أقرب للمعدلات المتشائمة منه للمعدلات المتفائلة والتي كانت تتوقع وصول معدلات النمو في عام 2011 إلى 4.3٪ في بداية عام 2011 والتي تم تعديلها بعد ذلك بالانخفاض إلى 4٪.

▪ كانت أزمة الديون السيادية في أوروبا والوضع المالي في الولايات المتحدة وما نتج عنه من شكوك حول الأداء الاقتصادي وضعف ثقة المستهلكين والمستثمرين بالإضافة إلى سياسات التقشف من أسباب ذلك الانخفاض في معدلات النمو. هذا بالإضافة إلى معدلات النمو في الدول الناشئة خلال عام 2011 كانت أقل من التوقعات. فقد بلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني 9.2٪ وهو أقل من المعدل المتوقع 9.6٪، كما أن معدل النمو الاقتصادي بالهند بلغ عام 2011 نحو 7.4٪ مقارنةً بالمتوقع 8.2٪ وكذا فإن الاقتصاد البرازيلي قد بلغ معدل نموه خلال نفس العام 2.9٪ وهو ما يقل كثيرا عما كان متوقعا 4.1٪.

▪ هذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي - مقارنةً بما كان متوقعا- أثر سلبيا على حركة التجارة العالمية والتي بلغ معدل نموها في عام 2011 نحو 6.9٪ وهو أقل من المتوقع 8.2٪، وقد جاء الانخفاض الأساسي في معدلات نمو التجارة نتيجة لانخفاض واردات الدول المتقدمة بشكل أساسي والتي بلغت معدلات نموها 4.8٪ مقارنةً بمتوقع نحو 6٪، كما بلغت معدلات نمو صادراتها نحو 5.5٪ مقارنةً بما كان متوقعا 6.8٪، في حين لم تتأثر واردات الدول الناشئة والنامية بشكل أساسي بل كان الانخفاض في معدلات النمو ينصب بصورة أساسية في صادراتها والتي نمت بمعدل 9٪ مقارنةً بما كان متوقعا 11.2٪.

▪ بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن معدلات النمو الاقتصادي بلغت 3.1٪ في عام 2011 وهذا المعدل أقل مما كان متوقعا لنفس العام والذي قدر له نحو 4.2٪، وقد كان السبب الرئيس في ذلك هو الأثر السلبي

لما عانتها بعض الاقتصادات العربية من جراء ثورات الربيع العربي بالإضافة إلى التراجع في معدلات الأداء العالمي وتأثير ذلك سلبيا على حركة التجارة الدولية.

• معدلات النمو المتوقعة عام 2012

▪ من المتوقع أن يصل معدل النمو العالمي عام 2012 إلى نحو 3.3٪. بينما تذهب التوقعات المتشائمة إلى بلوغ معدل النمو في عام 2012 إلى 2.5٪. كما أشار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في حين هناك من يرى أيضا أن معدل النمو قد يصل إلى 2٪ وهو أقل المعدلات في هذا السياق.

▪ ويعود السبب في انخفاض التوقعات لمعدلات النمو عام 2012 مقارنة بالتوقعات السابقة إلى المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي نتيجة توقع دخول منطقة اليورو في حالة من الركود الاقتصادي الطفيف بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض على السندات السيادية ونتيجة لانخفاض عمليات الإقراض التي تقدمها البنوك في منطقة اليورو ونتيجة أيضا لسياسات التقشف التي تتبعها تلك الدول للسيطرة على عجز الميزانية وتخفيض الدين السيادي. كما أنه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو في الدول الناشئة والنامية نتيجة تراجع معدلات نمو الدول المتقدمة ومن ثم الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي عن تعويض التدهور في الطلب الخارجي خاصة في الدول التي تعتمد بصورة أساسية على التصدير كمصدر للنمو.

▪ بالنسبة للدول المتقدمة فإن معدل النمو المتوقع عام 2012 يبلغ 1.2٪ وهو أقل من المحقق عام 2011 والذي بلغ نحو 1.6٪. وتعد منطقة اليورو هي أكثر المناطق تأثرا، إذ يتوقع أن يتراجع معدل النمو فيها ليصل إلى

معدلات سالبة تبلغ نحو -0.5% في حين أن التوقعات بالنسبة للولايات المتحدة تشير إلى بقاء معدل النمو عند حدود 1.8% في عام 2012 وهو نفس ما تحقق خلال العام 2011.

■ بالنسبة للدول الناشئة والنامية فإنه من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي عام 2012 إلى نحو 5.4% وهو أقل من المحقق عام 2011 والذي بلغ 6.2%. فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني عام 2012 بمعدل نمو 8.2% في حين أن النمو المتوقع للاقتصاد الهندي في حدود 7% وهي معدلات أعلى من معدلات نمو الاقتصاد البرازيلي المتوقعة والبالغة 3% وكذا أعلى من المعدلات المتوقعة في كل من روسيا - نحو 3.3% - والمكسيك - نحو 3.5%.

■ بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإنه من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 3.2% وهو أعلى من معدلات النمو المحققة عام 2011 في ظل التوقع باستعادة الاقتصادات العربية التي تشهد اضطرابات من جراء الثورات العربية خاصة مصر وتونس لعافيتهما بعد تحقق نسبي في الاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى أن استقرار أسعار النفط نسبياً - وإن توقع انخفاضها عام 2012 مقارنة بعام 2011 - والتوسع المالي في الدول النفطية من المتوقع أن يساهم في التأثير إيجاباً على مسار النمو في منطقة الشمال الأفريقي والشرق الأوسط.

■ من المتوقع أن يصل معدل نمو التجارة (السلع والخدمات) إلى 3.8% في عام 2012 وهو يقل عن معدل النمو المحقق عام 2011 والبالغ 6.9%. وهو ما يعكس تراجعاً في معدلات نمو التجارة في ظل الشكوك والتشاؤم

حول مسار النمو الاقتصادي العالمي والوضع المالي المتردي في منطقة اليورو وانخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة التي تشكل حركة التجارة العالمية وتستحوذ عليها.

جدول رقم (1): معدلات النمو الاقتصادي الفعلية والمتوقعة للاقتصاد العالمي وعدد من الدول والمناطق المختارة

نسبة مئوية (%)

التوقعات		فعليات		بيان
2013	2012	2011	2010	
3.9	3.3	3.8	5.2	الاقتصاد العالمي
1.9	1.2	1.6	3.2	الاقتصاديات المتقدمة
2.2	1.8	1.8	3	الولايات المتحدة
0.8	-0.5	1.6	1.9	منطقة اليورو
1.5	0.3	3	3.6	المانيا
1	0.2	1.6	1.4	فرنسا
-0.3	-1.7	0.7	-0.1	اسبانيا
1.6	1.7	-0.9	4.4	اليابان
2	0.6	0.9	2.1	المملكة المتحدة
2	1.7	2.3	3.2	كندا
3.4	2.6	3.3	5.8	اقتصادات متقدمة اخرى
5.9	5.4	6.2	7.3	الاقتصادات الصاعدة والنامية
3.5	3.3	4.1	4	روسيا
8.8	8.2	9.2	10.4	الصين
7.3	7	7.4	9.9	الهند
4	3	2.9	7.5	البرازيل
3.5	3.5	4.1	5.4	المكسيك
3.6	3.2	3.1	4.3	الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تحديث يناير 2012.

2. الأداء المتوقع للاقتصاد الكويتي

- من المتوقع أن يصل معدل النمو للنواتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2011/2010 نحو 4.3% في ظل افتراض بلوغ معدل النمو عام 2011 معدل 5.3%. كما أنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو 5.1% عام 2012/2011 مدعوماً بارتفاع أسعار النفط التي شهدت ارتفاعاً ملموساً في النصف الأول من العام المالي 2011 وتواصل ارتفاعها عام 2012.
- بالنسبة للعام 2012 تحديداً، فإن التقارير الدولية تشير إلى أن معدل النمو في دولة الكويت سوف يتراوح ما بين 5.1% إلى 5.4%.
- ولكن ترى إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية أنه في ظل التوقعات حول تباطؤ معدلات النمو العالمية وما يمكن أن يصاحبه من انخفاض أسعار النفط فإنه من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو خلال العام 2012 ليصل إلى نحو 4.7% مدعوماً بالتوقعات المتشائمة حول أداء الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية.

جدول رقم (2): تطور معدلات النمو بدولة الكويت (%)

التوقعات المتشائمة			التوقعات المتفائلة			فعلياً				بيان
2013	2012	2011	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
4.2	5.1	4.4	5.3	5.4	5.3	3.3	-4.5	4.46	5.26	معدل النمو السنوي
التوقعات المتشائمة			التوقعات المتفائلة			فعلياً				بيان
2013/12	2012/11	2011/10	2013/12	2012/11	2011/10	2010/09	2009/08	2008/07	2007/06	
4.7	4.8	3.9	5.4	5.4	4.3	-0.6	-0.02	4.9	7.8	معدل النمو (سنة مالية)

المصدر: محسوب بواسطة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية اعتماداً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، تقارير (Economist Intelligence Unit) EIU.